الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

31 **يناير** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

وفاة علي الشعبي.. بعد مسيرة حافلة بالمنجزات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2020م
https://www.okaz.com.sa/people-situations/na/2056404

انتقل إلى رحمة الله تعالى الدكتور علي بن عيسى الشعبي، بعد حياة حافلة بالمنجزات العلمية والإدارية والأنشطة المختلفة والمشاركات العديدة.

ووُلد الفقيد في محافظة الدرب بمنطقة جازان عام 1377هـ، وحصل على درجة الدكتوراه في التربية والمناهج وطرق التدريس، في تخصص تعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية من كلية التربية بجامعة ويلز ببريطانيا، وماجستير آداب - لغة إنجليزية من جامعة كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية، وبكالوريوس آداب وتربية من فرع جامعة الملك سعود بأبها 1401.

وعمل الفقيد عميدا في كلية ابن رشد للعلوم الإدارية بأبها، وكلية الأمير سلطان للسياحة والفندقة بأبها، وعميدا للقبول والتسجيل بجامعة الملك خالد، ووكيلا لعمادة القبول والتسجيل وشئون الطلاب بفرع جامعة الملك سعود بأبها، وقام بأعمال قسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية بفرع جامعة الملك سعود بأبها من عام 1410-1412، وشغل منصب أستاذ مساعد/مشارك لتعليم اللغة الإنجليزية بكلية التربية بفرع جامعة الملك سعود، وجامعة الملك خالد، فيما عيّن معيداً بقسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية بفرع جامعة الملك سعود بأبها 1401-1402.

كما تقلد الفقيد العديد من المناصب الإدارية، منها المشرف على جمعية حقوق الإنسان في عسير، ورئيس مجلس إدارة جمعية رعاية الأيتام في جازان، ورئيس لجنة التنمية الاجتماعية في محافظة الدرب.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مقترح لتحديد أقصى مدة للإقامة بـ 12 عاماً.. وإمكانية العودة بعد عشر سنوات

تعديل نظام الإقامة لصالح السعودة.. تأخر الحسم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2020م
https://www.alriyadh.com/1867081

تأخرت اللجنة الأمنية بمجلس الشورى في عرض تقريرها وتوصيتها بشأن دراسة تعديل نظام الإقامة وفق مقترح قدمه عضو المجلس محمد عبدالعزيز الجرباء، وقد مضى نحو عامين على انتهائها من دراسة المقترح، والذي تضمّن إضافة فقرة للمادة 33 تنص على "مدة إقامة الأجنبي في المملكة لا تزيد على ست سنوات في جميع الأحوال، ويجوز تمديدها لمدة لا تزيد على ست سنوات أخرى ويجوز تمديد مهنة الطبيب والمهندس وعضو هيئة التدريس الجامعي والعمالة المنزلية، بناء على طلب من صاحب العمل، كما يجوز تمديد المهن الأخرى بناء على موافقة لجنة مختصة -أو أكثر حسب الحاجة- يشكلها وزير الداخلية برئاسة مندوب من وزارة الداخلية، وعضوية مختصين من وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والتخطيط، ولا تقل مرتبة رئيس وأعضاء هذه اللجنة عن 13 وما يعادلها، ويكون مستشاراً قانونياً، وتعتمد قرارات هذه اللجنة من الوزير أو من يفوضه، على أن تذكر اللجنة مبررات التمديد التي اعتمدت عليها"، ولا يمكن لمن غادر المملكة العودة للعمل فيها، إلا بعد مضي عشر سنوات، وحسب تقرير اللجنة يهدف التعديل المقترح إلى حل المشكلة التي يواجهها المجتمع من توطين العمالة الأجنبية في المملكة، وما نتج عنه من التستر التجاري وسيطرتها على مجالات متعددة، خاصة في القطاع الخاص، بما في ذلك التجارة والاقتصاد، وما ترتب من تحكمها في توظيف وفصل السعوديين من أعمالهم في القطاع الخاص.

وجاء المقترح بإضافة فقرة جديدة للمادة 33 من نظام الإقامة، ليحقق -حسب رأي مقدمه - نقلة نوعية في التخلص من العمالة الوافدة، ويمنع استيطانهم المقيت الذي أصبح عبئاً على المواطن، وحذر تقرير المقترح من تفشي ظاهرة توطن العمالة الأجنبية ومكوثهم عشرات السنين في المملكة، وأوضح أن طول مدة إقامتهم في المملكة وعدم تحديدها مكنهم من الوصول إلى الوظائف المتقدمة في القطاع الخاص، وأصبحوا يوظفون أبناء جنسيتهم على حساب السعوديين، ولفت إلى أن المقترح قدم استثناءً لمهنة الطبيب والمهندس والأستاذ الجامعي والعمالة المنزلية، كما يتوافق المقترح مع رؤية المملكة وبرنامج التحول الوطني باستشراف المستقبل باستغلال مقومات ومكامن القوة في المملكة ذاتها، وتخفيض معدل البطالة، وهذا لن يتحقق مع استيطان الأجانب لسنوات مفتوحة تصل عشرات السنين، ويتوارثون المصالح الاقتصادية في البلد، كما جاء في مبررات تعديل نظام الإقامة أن من أهداف وزارة التجارة زيادة خلق فرص العمل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات لمواءمة احتياجات سوق العمل، وكذلك هو الهدف الاستراتيجي الرابع لوزارة التنمية الاجتماعية، ومثل هذه الأهداف يجب معها تعديل نظام الإقامة بما يحققها، رغم ما يراه البعض أن للتعديل أثراً سلبياً وتقديماً للمصالح العامة على الخاصة.

ورغم أن اللجنة الأمنية رأت أن محل المقترح يدخل في اختصاصات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ـ العمل والتنمية الاجتماعية سابقاً ـ مما يعني أن اللجنة المختصة بدراسته في الشورى هي لجنة الإدارة والموارد البشرية، إلا أنها أوصت بعدم ملاءمة دراسة المقترح وليس محله نظام الإقامة، وإنما في نظام العمل ولائحته التنفيذية، يضاف إلى ذلك أن اللائحة التنفيذية لنظام العمل وملحقاتها حددت المهن التي يمنع توظيف غير السعوديين بها، وأشار تقرير اللجنة إلى رفض قادة دول مجلس التعاون الخليجي تحديد سقف زمني لبقاء العامل الوافد عند موافقتهم على القواعد والإجراءات المتعلقة بمعالجة آثار تزايد العمالة الوافدة على ديموغرافية دول المجلس، كما رفضت غرف التجارة والصناعة الخليجية التطبيق المطلق لهذا المقترح، وحذرت من الآثار السلبية الجسيمة له على اقتصاد دول المجلس، وتكبيد اقتصاداتها خسائر

فادحة، خاصة وأن العمالة الوطنية ما زالت غير كافية، وأوضحت تأثيره السلبي والخطير على أعمال القطاع الخاص الخليجي التي ما زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على جهود العمالة الوافدة في تشغيلها ونموها، ورفضت اللجنة الأمنية مقترح تعديل نظام الإقامة، وأشارت إلى أن وزارة العمل تطبق المقترح جزئياً من خلال برنامج "نطاقات" لرفع تنافسية المنشآت، والتعامل مباشرةً مع مشكلة توطين الوظائف لديها بشكل أكبر، وتوظيف مزيد من السعوديين، وأكدت أن سوق العمل السعودي يعاني من الظواهر والممارسات التي تخل بتوازنات السوق وتعيق عملية توطين الوظائف مثل" قضايا التستر التجاري، وتوظيف العمالة الأجنبية في الوظائف المقصورة على السعوديين حسب الأنظمة والتعليمات، وقد عالجت الأنظمة في المملكة ذلك، كما أقرت منظومة التجارة والاستثمار ستة إجراءات ضمن مبادرة البرنامج الوطني لمكافحة التستر، والهادفة إلى القضاء على التستر الذي يساهم في رفع مستوى البطالة وانتشار الغش التجاري.

ولفت تقرير اللجنة الأمنية إلى أن استقرار سوق العمل يعد من أهم العوامل اللازمة لتحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، ولا يمكن لذلك إلا من خلال تشريعات وقوانين تراعي مصالح كل الأطراف، وبالأخص توافر بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص باعتباره العنصر الرئيس في تحقيق استقرار سوق العمل، وترى أن تطبيق المقترح بشكل كلي قد يؤدي إلى عزوف المستثمر المحلي والأجنبي، ويحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

إلى ذلك، سيكون الحسم للتصويت في قبول دراسة تعديل نظام الإقامة أو رفضه، وذلك بعد مناقشة تقرير اللجنة الأمنية تحت قبة مجلس الشورى وبيان وجهة نظرها بشأنه، والاستماع إلى صاحب المقترح الدكتور محمد الجرباء ومبرراته وأهدافه.

النائب العام يأمر بالقبض على أب بجازان عنَّف ابنته

ضبط مواطن ٠خدش حياء" امراة بالقصيم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716998

المدينة - جدة

أصدر النائب العام أمرًا بالقبض على شخص بعد توافر الدلائل الكافية على ارتكابه جريمة تعنيف ضد ابنته في مدينة جازان وفق ما صرح به مصدر مسؤول في النيابة العامة.

وأوضحت النيابة، أن هذا الإجراء يأتي بعد تلقي مركز بلاغات العنف الأسري التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بلاغًا عن تعرض طفلة للتعنيف من والدها. موضحًا أن النيابة العامة ستطالب بإيقاع العقوبات الجزائية النظامية المشددة بحقه.

وأكد المصدر أن النيابة العامة وتشاركها جهات الضبط الجنائي في المملكة، تتابع كل ما من شأنه المساس بحقوق الإنسان، وتحميه من كل أشكال التعنيف أو الإساءة.

وحذَّر من اتخاذ وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للتشهير، مضيفًا أن جميع جهات الضبط الجنائي بما فيها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لديها منصات خاصة للإبلاغ عن مثل هذه الجرائم.

من ناحية أخرى ألقت شرطة منطقة القصيم القبض على مواطن خدش حياء امرأة. وصرّح المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة القصيم المقدم بدر السحيباني أنه إشارة إلى ما تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي، لشخص يوثق قيامه بتوجيه إشارات تخدش الحياء بالقرب من مركبة تستقلها امرأة، ونشر ذلك على حسابه، تمكنت الجهات الأمنية المختصة من تحديد هويته والقبض عليه.

وأوضح أنه مواطن في العقد الثاني من العمر، وجرى إيقافه واتخاذ الإجراءات الأولية النظامية بحقه، وإحالته إلى فرع النيابة العامة.

«الشورى» يناقش مقترحاً لتنظيم عمليات الإخلاء الطبي يستهدف تقليل نسب الإعاقات الناتجة عن حوادث السيارات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716999

المدينة - الرياض

تصدر مشروع مقترح لنظام الإخلاء الطبي مناقشات اللجنة الصحية بمجلس الشورى (عبر الاتصال المرئي) في اجتماع لها برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتورة زينب أبو طالب، ومشاركة أعضاء المجلس أعضاء اللجنة، ومشاركة ممثلين عن وزارة الحرس الوطني، ووزارة الداخلية، وهيئة الطيران المدني، ووزارة الصحة، وهيئة الهلال الأحمر السعودي.

وأوضحت الدكتورة زينب أبو طالب أن اللجنة بحثت خلال اجتماعها مقترح مشروع نظام الإخلاء الطبي استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس، الذي أحيل إلى اللجنة لدراسته، مبيّنةً أن مشروع النظام المقترح يهدف إلى إيجاد تنظيم لعمليات الإخلاء الطبي في المملكة، وذلك لمواكبة التطورات التي يشهدها القطاع الصحي، ويتماشى مع ما تطمح إليه المملكة من توفير وسائل تحقق راحة ورفاهية المواطن وفق رؤية المملكة 2030.

وأشارت أبو طالب إلى أن مشروع النظام المطروح للدراسة يعزز جودة الخدمات الطبية الطارئة ووصولها إلى المستفيدين في الوقت المناسب وبأسرع الطرق، مما سيقلل -بإذن الله- من نسب الإعاقات والمضاعفات الناتجة عن حوادث السيارات والأمراض، التي تؤثر سلبًا على حياة الفرد والمجتمع.

وأبانت أن من متطلبات الدراسة والبحث والاستماع والمناقشة مع ذوي الاختصاص في الجهات ذات العلاقة، وهو ما يعكس التعاون القائم بين مجلس الشورى والأجهزة الحكومية للوصول إلى نتائج مدروسة ودقيقة، معربةً عن شكرها وتقديرها لتعاون الأجهزة الحكومية والمختصين في ما تدرسه اللجنة من موضوعات.

واستعرض الاجتماع أهمية وجود نظام واضح لخدمات الإخلاء الطبي ومرجعية محددة تنظم عملية هذا القطاع المهم أسوةً بكثير من دول العالم التي توفر خدمات إخلاء طبي خاص بالقطاع الصحي دون الرجوع إلى جهات أخرى في ظل وجود إجراءات قد تطول مما يعرض حياة المرضى والمصابين للخطر.

المعلمي من الأمم المتحدة: السعودية تاريخها حافل في دعم استثمار البنية التحتية بالدول النامية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056493

أكد مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله المعلمي، أن تاريخ السعودية حافل في مجال دعم الشراكات الخاصة والعامة في إطار متعدد الأطراف، وفي مجال دعم الاستثمار في البنية التحتية المستدامة.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها خلال الاجتماع الافتراضي المنعقد أمس (السبت) بشأن مقترح رئيس المجلس الاستشاري والاجتماعي للأمم المتحدة للاستثمار في البنية التحتية المستدامة.

وأعرب عن شكره لرئيس المجلس على مبادرة الاستثمار في البنية التحتية المستدامة التي تم طرحها وتسلط الضوء على الضرورة الملحة للاستثمار في البنية التحتية المستدامة، وإدماج كل من القطاعين العام والخاص لوضع التدابير اللازمة لسد فجوات التمويل خاصة في البلدان النامية. وأوضح أن المملكة دعمت في 2014، اقتراح إنشاء آلية للشراكات الذي قدمته المستشارة الخاصة أمينة محمد في الجمعية العامة. وفي 2015 أنشأت «منصة الخير الرقمي» بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل أول مورد عالمي يمكّن الناس من تمويل الجهود المحلية الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنشأت مجموعة دول العشرين مركزاً عالمياً للبنية التحتية يوفر البيانات والرؤى وأفضل الممارسات ويوحد الخطاب بشأن البنية التحتية، وقد قدمت المملكة العربية السعودية مساهمة كبيرة لتمويل هذا المركز العالمي.

وقال المعلمي، بأنه سيتم الترحيب بأي مبادرة من قبل الأمم المتحدة لتسهيل خلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص في البنية التحتية -بما في ذلك المبادرات التي تأتي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما سيتم دعم إعداد مشاريع البنية التحتية القابلة للتمويل.

وأضاف: لكي نستفيد من التاريخ، من المهم أن يحدد المقترح الثغرات والنظر في المهام الحالية التي قد تتداخل، كما أنه من المهم أن تتسم جهود الأمم المتحدة المقترحة بالتدرج وأن تكون مكملة للجهود القائمة أصلاً.

وأشار إلى أن هيكل الجهود المقترحة وبناءها يجب أن يتضمن تقييم آلية إعداد المشروع الحالية مع إبراز مهامها ومواردها وتقدمها، واستخلاص الدروس من التجارب السابقة مع تحديد عوامل النجاح وأسباب ضعف الأداء، ورصد الثغرات في آليات إعداد المشاريع التي لم تتم معالجتها بالشكل المطلوب.

وأردف المعلمي يقول: ولتسهيل الترويج للبنية التحتية كشريحة استثمارية وجذب المستثمرين المؤسسين، من المهم بلورة رؤية واضحة لكيفية الاستفادة من العمل الذي تقوم به بنوك التنمية متعددة الأطراف في جذب التمويل، كما يجب تنظيم الجهود بهدف تحديد الثغرات ومجالات تحسين الأداء لزيادة تعزيز التوجه نحو الاستثمار المستدام في البنية التحتية.

قانونيون لـ عكاظ: "التوثيق العدلي" خفّض مدة التقاضي وسهّل الإجراءات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056482

أكد قانونيون ومحامون متخصصون لـ«عكاظ» أن نظام التوثيق الجديد الذي أقره مجلس الوزراء، الذي بدأ العمل به رسميا اعتبارا من (الخميس) الماضي يكفل دقة الأداء ورفع كفاءة العمل وجودة المخرجات، وتسهيل الإجراءات العدلية وخفض مدة التقاضي.

بينوا أن نظام التوثيق الجديد يعد نقلة نوعية تساهم في توفير الوقت والجهد على المستفيدين مع عدالة ناجزة تخفف الحمل على المحاكم؛ ما يسهم في تسريع إنهاء الفصل في الدعاوى.

وأوضح رئيس لجنة المحامين في غرفة مكة المحامي والمستشار القانوني بدر بن فرحان الروقي أن خطوات التطوير التي تتبناها وزارة العدل تهدف لتسهيل الإجراءات العدلية، التي لا تحتاج إلى (نزاع أو دعوى أو تقديرات) في قضايا الطلاق أو الخلع أو الحضانة أو الزيارة، ويبنى هذا التوثيق على (مبدأ الصلح والمفاهم المشتركة بين الطرفين) إضافة إلى خفض مدة التقاضي للقضايا الأخرى التي تحتاج إلى دعوى لدى محاكم الأحوال الشخصية.

وقال المحامي ماجد بن فهد الفهد أن نظام التوثيق الجديد يعد نقلة نوعية تساهم في توفير الوقت والجهد على المستفيدين وكذلك المحاكم، مع عدالة ناجزة وسهولة في الإجراءات تخفف الحمل على المحاكم، وتفرغ القضاة لعملهم الأساسي للفصل بالقضايا والحقوق، وامتدادا لريادة السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، نحو التميز والريادة من خلال رؤية المملكة 2030، بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. وأضاف: «نظام التوثيق الجديد سيرفع من سهولة الإجراءات لإثبات الحقوق أو الإنهاءات ليجعل السعودية دولة متقدمة وقادمة نحو التطور التقني والمعلوماتي، ممثلة في الجانب العدلي بوزارة العدل ووزيرها الدكتور وليد الصمعاني.»

ونوه إلى أن الوكالات الإلكترونية أصبحت بضغطة زر تستكمل كافة البيانات، وكذلك هذه الصكوك صكوك تنفيذية لا تحتاج لتوثيق أو مراجعات، وفي الشؤون الأسرية توجد عقد أنكحه وطلاق وخلع وحضانة، وفي الشؤون العامة يوجد الوقف والوصية والوكالات الإلكترونية، وفي الشؤون التجارية عقود تأسيس الشركات، إضافة إلى الإفراغات العقارية والرهن وفك الرهن، وكل ذلك يصدر بنظام إلكتروني عدلي مؤصل مقبول.

من جانبه، أوضح المحامي عبدالكريم القاضي أن نقل بعض اختصاصات المحاكم إلى نظام التوثيق يحقق سرعة إنجاز القضايا ويحمي حقوق أطراف الدعوى؛ نظرا لاختصاص نظر الدعوى، لا سيما أنه يترتب عليها ما يجري في الطرق الاعتيادية في المحاكم القضائية الأخرى من التفرغ للخصومة، ويخدم المستفيدين. وأشارت المحامية جميلة الأطرم إلى أن النظام يعد تمهيدا لإلغاء اختصاصات كتابة العدل في كثير من الأمور وتحويلها للموثقين، ويخفف من الأعمال الموكلة للمحاكم؛ ما يسهم في تسريع إنهاء الفصل في الدعاوى.

استحداث أيقونة للطلبات والعقود المتأثرة بكورونا

مصادر عكاظ: إحالة الدعاوى الناشئة عن كوفيد 19 للمصالحة أولاً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056483

صدرت موافقة وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني على التوصيات بشأن نظر الدعاوى والطلبات الناشئة عن الالتزامات والعقود المتأثرة بجائحة (فايروس كورونا). وعلمت «عكاظ» أن لجنة مشكلة من فريق عمل من أمانة المجلس الأعلى للقضاء وإدارة التفتيش القضائي ووكالة وزارة العدل للشؤون القضائية تتولى تحديد الدعاوى والطلبات الناشئة عن العقود المتأثرة بالجائحة وصدرت الموافقة على التوصيات الواردة واعتمادها. وطبقاً للتوصيات يكون معيار الدعاوى والطلبات الناشئة عن العقود المتأثرة بالجائحة عبارة عن الدعاوى والطلبات الناشئة عن الإخلال بالالتزامات أو التعاقدات نتيجة الجائحة، كطلب إنهاء العقود، أو فسخها، أو تعليقها، أو إعادة التوازن العقدي.
وأكدت التوصيات أن إحالة الدعاوى المتأثرة بالجائحة للمحاكم والدوائر المخصصة قبل تبليغ القرار تحال إلى المحاكم والدوائر المخصصة لنظرها بحسب الأحوال، أما الدعاوى والطلبات المقيدة بعد تبليغ القرار فتحال إلى الدوائر المخصصة وفقاً لقواعد التوزيع الداخلي للدعاوى.
وبشأن الدعاوى والطلبات المقيدة بعد تبليغ القرار غير المحاكم المخصصة لنظرها فتحال إلى المحكمة المختصة.
وشددت التوصيات على أن يبين في محضر ضبط الجلسة الأولى وجه تأثر الدعوى أو الطلب بالجائحة، وتلتزم المحكمة المحالة إليها الدعوى بالفصل فيها وفقاً للمبادئ والإجراءات المقررة على أن يشعر رئيس المحكمة إدارة التفتيش القضائي بالدعوى المحالة إلى المحكمة أو الدائرة المخصصة فوراً.
واوضحت التوصيات أنه في حال إذا تبين للدائرة القضائية تأثر الدعوى أو الطلب بالجائحة - ولم يسبق للأطراف اللجوء إلى إجراء الوساطة أو المصالحة - وجب إحالتها إلى مركز المصالحة، على ألا تزيد مدة الإجراء على (30) يوماً من تاريخ البدء فيه، وإذا اتفقت الأطراف قبل رفع الدعوى على صلح أو تسوية، أثبت ذلك محضر لدى مركز المصالحة، وتعد الوثيقة سنداً تنفيذياً.
وأكدت التعليمات على أن تتولى وكالة وزارة العدل للشؤون القضائية مهام عدة منها استحداث أيقونة في الأنظمة القضائية التقنية لتمكين المستفيد من تحديد تأثر طلباته بالجائحة على أن يتولى مركز تدقيق الدعاوى التحقق من ذلك، وإدراج الدعاوى المتأثرة بالجائحة ضمن الدعاوى التي تحال إلى مركز المصالحة وجوباً قبل قيدها في المحكمة، ويكون ما يصدر عن المركز بعد اتفاق الأطراف في المنازعة نهائياً.
وكانت الهيئة العامة للمحكمة العليا وافقت على اعتبار جائحة كورونا من الظروف الطارئة إذا لم يمكن تنفيذ الالتزام أو العقد إلا بخسارة غير معتادة، كما عدتها من القوة القاهرة إذا أصبح التنفيذ مستحيلاً، ووجهت بشطب إيجارات العقارات المتأخرة المتأثرة بسبب الجائحة وإعادة النظر في ظروف المقاولات واشترطت التنظيمات الجديدة لتطبيق المبدأ على العقود والالتزامات المتأثرة، عدة اشتراطات. ويسري التطبيق إذا كان العقد مبرماً قبل بدء الإجراءات الاحترازية للجائحة واستمر تنفيذه بعد وقوعها، وأن يكون أثر الجائحة مباشرة على العقد ولا يمكن تلافيه، وأن يستقل أثر الجائحة الواقع على العقد دون مشاركة سبب آخر، وألا يكون المتضرر قد تنازل عن حقه أو اصطلح بشأنه، وألا تكون آثار الجائحة وضررها معالجة بنظام خاص، أو بقرار من الجهة المختصة.
قانوني: الإخلال بالتعاقدات في الصدارة
قال المحامي ماجد قاروب لـ «عكاظ» إنه من المتوقع أن تتركز نوعية القضايا للمرحلة القادمة ما بعد كورونا عقب اعتبار المحكمة العليا الجائحة من الظروف الطارئة أو القاهرة على بند الاخلال بالتعاقدات في جميع القطاعات التجارية

والصناعية والخدمية والمقاولات بشقيها الحكومي والتجاري بما في ذلك التعاقدات المالية والمصرفية والتأمين وعقود الإيجارات للمحلات التي أغلقت بسبب الجائحة، فضلاً عن ما يخص 10 ملايين عامل في القطاع الخالص وبما في ذلك قطاع الخدمات المهنية والاستشارية والالتزامات مع مطالبات التعويض والضرر والغرامة عن التأخير، وتوقع قاروب بأن يتقدم القطاع الخاص بكافة شرائحه الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والتي يقدر عددها بـ 2 مليون منشأة بالقضايا للمطالبة بما لها من حقوق بما أبرمته من تعاقدات، لافتاً إلى أن وجوب الصلح قبل التقاضي مرحلة مهمة ربما تسهم في إنهاء آلاف الدعاوى صلحاً خلال المدة المقررة بثلاثين يوماً.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

شرطة القصيم تطيح بمواطن وجّه إشارات تخدش الحياء لامرأة تستقل مركبة

جرى إيقافه واتخاذ الإجراءات الأولية النظامية بحقه وإحالته إلى فرع النيابة العامة

المصدر: جريدة سبق الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://sabq.org/cVdqL4

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
صرَّح المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة القصيم، المقدم بدر السحيباني، بأنه إشارة إلى ما تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي لشخص يوثق قيامه بتوجيه إشارات تخدش الحياء بالقرب من مركبة تستقلها امرأة، ونشر ذلك على حسابه؛ ما يمثل جريمة وفق نظامَي مكافحة جريمة التحرش، ومكافحة جرائم المعلوماتية، فقد تمكنت الجهات الأمنية المختصة - بفضل من الله - من تحديد هويته، والقبض عليه، وهو مواطن في العقد الثاني من العمر، وجرى إيقافه، واتخاذ الإجراءات الأولية النظامية بحقه، وإحالته إلى فرع النيابة العامة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

تمويلات "كفالة" تقفز 156 ٪ خلال 2020 .. بلغت 12.3 مليار ريال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 18 جماد اول 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/01/31/article_2023611.html

استفادت 5720 شركة من برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" خلال عام 2020، بقيمة تمويل 12.3 مليار ريال مقابل 4.8 مليار خلال عام 2019، بمعدل ارتفاع نسبته 156 في المائة.

وبحسب معلومات زود البرنامج "الاقتصادية" بها، فإن قيمة التمويل المقدم من جهات التمويل المتعاونة مع البرنامج بلغ نحو 15.4 مليار ريال، مقابل 7.4 مليار ريال خلال الفترة المماثلة من عام 2019 بمعدل ارتفاع نسبته 107 في المائة.

ووافقت إدارة البرنامج، على كفالة 5720 طلب تمويل خلال 2020 مقابل 2777 طلبا خلال الفترة نفسها من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 106 في المائة.

وأوضح البرنامج، أن هذه الزيادة في دعم المنشآت خلال العام الماضي 2020 تعود إلى عدد من المبادرات، إذ أطلق برنامج ضمان التمويل "كفالة" تمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" بمساهمة من صندوق التنمية الوطني حزمة من المبادرات بقيمة 450 مليون ريال لضمان قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تصل قيمتها الإجمالية إلى أكثر من 2.2 مليار ريال، مدعوما بتغطية ضمان الكفالة تصل إلى 90 في المائة من قيمة القروض، وذلك انطلاقا من جهود الحكومة المتواصلة في مواجهة الآثار المالية والاقتصادية لمواجهة أزمة كورونا وكأحد التدابير العاجلة والداعمة لاستدامة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتدعم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" برنامج ضمان التمويل "كفالة" لأداء دورها الاقتصادي والمحافظة على النمو لتغطية حاجة السوق المتسارعة استنادا إلى قرار مجلس الوزراء والقاضي بإنشاء برنامج لضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويتولى مجلس إدارة الهيئة إصدار اللوائح الإدارية والمالية للبرنامج بالاتفاق مع وزارة المالية بما يضمن منحه المرونة المالية والإدارية، وبما يتفق مع طبيعة نشاطه.

وأشار البرنامج إلى توجيه التمويلات المضمونة لدعم المدن والمناطق الواعدة، حيث توزعت الضمانات التي أصدرها البرنامج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال العام الماضي لتشمل جميع المناطق الإدارية في المملكة.

وارتفع عدد طلبات التمويل الواردة لبرنامج ضمان التمويل "كفالة" من جميع مناطق المملكة في 2020 لـ95 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق للمناطق الرئيسة (الرياض، المنطقة الشرقية، ومكة المكرمة)، أما المناطق الواعدة ارتفعت نسبة طلبات التمويل 124 في المائة للفترة نفسها.

ويسعى البرنامج إلى توفير مزيد من الفرص التمويلية التي تقدمها البنوك لتلبية احتياجات رائدات الأعمال السعوديات الطامحات لتنفيذ مشاريعهن الخاصة أو تطوير القائمة منها، وتفعيل دورهن الاستثماري، لا سيما في ظل قائمة النشاطات الواسعة والمتنوعة التي تغطيها مظلة البرنامج.

وبين البرنامج أنه يضع مسألة زيادة مساهمة المرأة السعودية في الاقتصاد الوطني في قائمة أولوياته، وذلك من خلال زيادة عدد سيدات الأعمال المؤهلات لإدارة أنشطة الأعمال عن طريق البرامج التدريبية والتثقيفية المتخصصة التي ينظمها البرنامج.

وتشير أرقام البرنامج إلى ارتفاع عدد المنشآت خلال الجائحة لرائدات الأعمال لعام 2020 نحو 186 في المائة مقارنة بالعام السابق 2019.

ووفقا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي "ساما"، توضح الأرقام ارتفاع نسبة مساهمة برنامج ضمان التمويل "كفالة" في دعم التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من 5 في المائة خلال الربع الثاني لعام 2018 إلى 9 في المائة في نهاية الربع الثالث لعام 2020 من إجمالي التمويل المقدم للقطاع بإجمالي 176 مليار ريال.

ويمكن الاستفادة من برنامج التمويل المضمون من خلال التقديم على بوابة التمويل، المنصة التي أطلقتها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" والاستفادة من العروض التفضيلية التي تقدمها الجهات التمويلية من البنوك

وشركات التمويل المرخصة من البنك المركزي السعودي، المشتركة مع برنامج ضمان التمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة"، كما يتاح لجميع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الاستفادة من برنامج التمويل المضمون لمختلف أنواع التسهيلات المقدمة حاليا على منصة بوابة التمويل.
ويشمل برنامج التمويل المضمون المدعوم من قبل البنك المركزي السعودي "ساما"؛ إعفاء المنشآت من أي رسوم إدارية ومن تقديم أي ضمانات عينية، كما سيتحمل "ساما" رسوم الضمان لمصلحة برنامج ضمان التمويل "كفالة" بدلا من جهات التمويل، وسيتيح البرنامج للعميل إمكانية بدء السداد بعد ستة أشهر من تاريخ منح التمويل، وضمان حد أقصى للأرباح والرسوم التي تتقاضاها جهات التمويل، بحيث لا تزيد على 4 في المائة من قيمة التمويل سنويا.
يذكر أن البنك المركزي السعودي أطلق خلال العام الماضي 2020 برنامج التمويل المضمون بالتعاون مع برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة"، من خلال ضمان ما نسبته 95 في المائة من قيمة التمويل الممنوح وفق الآليات المعتمدة ضمن برنامج ضمان التمويل "كفالة"، بهدف تقديم دعم إضافي وتعزيز الجدارة الائتمانية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتغلب على تحديات تمويل هذه المنشآت، ما يخفف عليها أثر الانخفاض بالتدفقات النقدية، ويسهل عليها خدمة عملائها، وسداد رواتب ومستحقات موظفيها والوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليها.

ولي العهد والمستقبل الأخضر

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 جماد اول 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716950

عبدالرحمن عربي المغربي

أصبح الحديث عن الاقتصاد السعودي متميزاً وجميلا ومتجدداً ومتألقاً وشاملاً وجذاباً ويجمع المجتمع السعودي بمختلف أطيافه للتحاور عنه ومناقشة أموره والسعادة بنتائجه والتفاؤل بمستقبله إذا كان المتحدث في حضرته هو صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، رئيس صندوق الاستثمارات العامة يحفظه الله والذي دائماً ما يخطط لمستقبلنا برؤية عالمية تواكب التطلعات وتؤكد على تحقيق الأحلام والمضي بقوة نحو المستقبل الأجمل لهذا الوطن.
وصندوق الاستثمارات العامة كان محط أنظار العالم الأسبوع الماضي عندما أعلن سموه يحفظه الله عن إستراتيجية الصندوق لخمسة أعوام قادمة وبأولوية استثمارية ضخمة وخطط اقتصادية مدروسة بعناية للصندوق لأنه يعتبر المعزز للنمو وعاملاً مهماً لتحقيق الرؤية العظيمة 2030 والداعم لرسم مستقبل سعودي أخضر لمملكتنا الغالية.
وينتقل بنا سموه يحفظه الله من مستقبل اقتصادي جميل إلى مستقبل المدن الأجمل من خلال مشاركته في مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار وقناعته أن الاقتصاد العالمي لا يقوم على الدول بل على المدن والتي تشكل 85% من اقتصاديات العالم، وهذا جعل مدينة الرياض عاصمة مملكتنا وإحدى أهم العواصم التنافسية في العالم في واجهة المدن والخيار الأفضل لما تمتلكه من إمكانيات، ورؤيته يحفظه الله أن تكون هذه المدينة الثرية بكل مقومات النجاح من أميز عشر مدن اقتصادية في العالم بحلول عام 2030. في ظل المشاريع الضخمة التي تنتظرها أضخم مشروع متمثل في مترو الرياض والذي سيربطها مع بقية المدن وأكبر مدينة صناعية في العالم وإنشاء أكبر مدينة ترفيهية بمشروع القدية ومشروع المركز المالي والذي سيضم أبرز المؤسسات العالمية المالية.
رسالة..
دائما ما يتمنى سمو ولي العهد يحفظه الله بأن يكلل الله كل الجهود بالتوفيق لتحقيق تطلعات ملك عظيم لشعب عظيم يسكن وطناً عظيماً اسمه المملكة العربية السعودية.

المدينة العالمية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 جماد ثاني 1442هـ -31 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1867051

كلمة الرياض

يوماً بعد آخر، تُثبت رؤية المملكة 2030 جدواها وأهميتها على أرض الواقع، وتؤكد أنها كانت خياراً استراتيجياً لابد منه، باركها ولاة الأمر، واستقبلها المواطنون بكل الفرح والسرور، وشمروا عن سواعدهم لتنفيذ برامجها ومخططاتها بكل همة ونشاط، ولم تبخل الرؤية بثمارها، فكانت كل يوم تأتي بجديد يبعث الأمل والتفاؤل بغدٍ أكثر إشراقاً وازدهاراً.

وبالقدر الذي أسعدت فيه "ديناميكية" برامج الرؤية المواطنين، وأشعرتهم بسرعة التغيير، بالقدر الذي أبهرت الجميع فيه بشموليتها، فلم يقتصر التغيير على مجال دون سواه، وإنما شمل كل القطاعات وفق أحدث الطرق التي تحقق التطلعات بإيجاد بلد متطور حديث، يتقدم نحو القمة بخطوات ثابتة وواثقة.

شمولية الرؤية وصلت إلى حد الاهتمام بثقافة أن يكون للمملكة عاصمة اقتصادية ضخمة، يتداول اسمها في عالم المال والأعمال، وتكون هدفاً للاستثمارات الدولية العملاقة، ومن هنا أعلن سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن استراتيجية لتطوير مدينة الرياض كجزء من خطط الدولة لتنويع مصادر الدخل ونمو الاقتصاد.

لم يشأ الأمير محمد بن سلمان أن يكون حديثه عن استراتيجية الرياض في إطار العموميات والأمنيات المستقبلية فحسب، وإنما أراد أن يكون وفق مخطط واقعي شامل، له أهدافه المحددة والمدعمة بالأرقام والتواريخ، وتجسد هذا في هدف أن تصبح الرياض من أكبر عشر مدن اقتصادية في العالم، عبر حزمة مشروعات نوعية تُعلي منها اقتصادياً، وتدفعها إلى التوسع اجتماعياً لاستيعاب 20 مليون نسمة بحلول 2030 بدلاً من 7.5 ملايين نسمة حالياً.

ملامح الاستراتيجية المعلنة بكل تفاصيلها وتطلعاتها، تشير إلى أمر مهم، وهو أن الرياض قادمة إلى مقدمة المدن الاقتصادية في العالم بفكر جديد وآليات غير تقليدية، فلا نستبعد أن تناطح الرياض بكين وشنغهاي في الصين، وتتنافس مع نيويورك وهيوستن وشيكاغو في أميركا، وتزعج لندن عاصمة المال في بريطانيا، فالرياض مؤهلة لبلورة الاقتصاد السعودي والارتقاء به إلى أبعد نقطة من التطور.

الحديث الرائع لولي العهد عن مستقبل الرياض، اشتمل على ما هو أروع، عندما أراد سموه يحق الحق، وبعث بمضمون رسالة تؤكد أنه لم يكن للرياض أن تكون محل ترشيح لمثل هذا الكم من التطلعات والأحلام، لولا الجهود التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز خلال أكثر من نصف قرن، قضاها في العمل الإداري بانيا ومُشيداً لمدينة الرياض، إلى أن أصبحت أهم المدن في المنطقة، والمقبل أفضل بإذن الله.

كاريكاتير

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 18 جماد ثاني
1442هـ - 31 يناير 2021م

https://www.alriyadh.com/1867050

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 18 جماد ثاني
1442هـ - 31 يناير 2021م

https://www.aleqt.com/2021/01/31/article_2023731.html